أسبوعيات نائب ٥ / ٥ / ٢٠٠٣

أم الولد رضيت بخارطة الطريق ومدعية الأمومة لم ترض بها طمعا وافتراء !!

ناهض منير الريس

النائب عن مدينة غزة

في الليلة ذاتها التي كان آريئيل شارون يوعز فيها لوزير دفاعه شاؤول موفاز بالهجوم على الشجاعية شرقي غزة ، في إحدى أكبر عمليات إغارة الدبابات والحوامات على مناطقنا المواجهة للخط الأخضر ، ما نجم عنها وقوع مجزرة بشرية جديدة أضيفت إلى سجل السفاح المزمن ، كان شارون يوعز إلى وزير آخر من وزرائه ، صدف أنه وزير السياحة المدعو بيني أيالون ، بشن عملية هجومية سياسية ، في ميدان بعيد عن فلسطين ، هو ردهات وممرات الكونغرس الأمريكي ، لاستبدال مشروع خريطة الطريق بمشروع آخر من ستة مراحل ، مضمونها (سياسيا) ، باختصار : تفكيك السلطة الفلسطينية ، وترحيل الفلسطينيين إلى الأردن التي تصبح كيانهم المعترف به ، وإنجاز تمام تشتيت الفلسطينيين وتسهيل حصولهم على جنسيات أخرى ، ومضمون ذلك (حربيا) استخدام القوات المسلحة للقيام بحمامات دم ضد المقاومين الفلسطينيين وشن حملة تدمير ضد مخيمات اللاجئين وضد الأراضي الفلسطينية .

وشارون هو شارون في جميع الأوقات وجميع الأفعال . ولا جديد في حملاته وإغاراته العسكرية ، ولا في مكائده ومؤامراته السياسية . فمجرم الحرب الذي أغار عام ١٩٥٤ على حي المحطة شمال غزة ونصب الكمين جنوب غزة واغتال رجال الهجانة التابعين لقوات الحدود المصرية ورجال النجدة الفلسطينية القادمين من خانيونس ، هو بعينه مجرم الحرب الذي أغار ليلة الخميس الماضية أي بعد ما يزيد على نصف قرن على الشجاعية شرق غزة بعد إغارته على حي البرازيل بمدينة رفح الجنوبية .

ولكن الجديد في أمر شارون بعد نصف قرن هو أنه تمكن من رفع أعلامه ...فوق مبنى البيت الأبيض ومبنى الكابيتول ومبنى البنتاجون في

الولايات المتحدة ... وحظي بكتائب من (الشارونات) في مكاتب الحكم والتشريع ، المتأهبين لالتقاط إشارة شارون الكبير ، ، شارون السيد المطاع ، شارون الأعجوبة ، شارون المثل الأعلى والقائد الروحي لليمين المتصهين في الولايات المتحدة الأمريكية .

رضينا بالهم !

ومثل سلسلة البوادر المدوخة اللامعقولة التي تفاجئنا من جانب الإسرائيليين في يوميات الصراع الفلسطيني العربي الإسلامي لمواجهة الهجمة الصهيونية الكبرى ، تأتي البادرتان الشارونيتان الجديدتان بمثابة حركة (بلطجة) تقذف بصفحة (خريطة الطريق) جانبا على الأرض وتدوسها بالأقدام ، مثلما حدث سابقا مع اتفاق أوسلو والاتفاق الانتقالي واتفاق شرم الشيخ واتفاق واي ريفر وتفاهمات تينيت وتقرير ميتشيل ..الخ .

غير أن ما يسترعي النظر هذه المرة هو ما قيل وأعلن من أن خريطة الطريق هي المشروع الذي تبناه الرئيس الأمريكي والإدارة الأمريكية ، ولم تمض أربع وعشرون ساعة على إبلاغه للأطراف حتى حدث له ما حدث لسابقيه .

وربما يمكن تجاوز الإغارة الإجرامية على غزة ورفح وجنين وطولكرم ونابلس وغيرها دون عناء ، بحكم أنها وقائع يومية معتادة تنفذ ضد الهنود الحمر الفلسطينيين الذين يستأهلون ما يجري لهم على أيدي الرجل الأبيض المتفوق ، ولكن كيف يمكن فهم بعثة الوزير الصهيوني أيالون إلى أمريكا ، وغرضها وأد خريطة الطريق ، وإلقاء عفار قبرها في وجه الرئيس الأمريكي ، ووجه وزير خارجيته الذي كان يطوف ببلدان المنطقة مستندا إلى تلك الخريطة ومبشرا بها ؟ وبأية لياقة دبلوماسية يذهب وزير من دولة أجنبية ، للاتصال بأعضاء الهيئة التشريعية في البلد الآخر ، ولتأليبهم على المشروع الذي أطلقه رئيس البلد ؟ أهي الديمقراطية بين الأحباء ؟ أم هي لوي ذراع الأضعف (وإن بدا عنوانا للقوة) بواسطة

الأقوى (وإن بدا أضعف في نظر من يحكمون بالظواهر) ؟! أم هي لعبة بين الطرفين ، غايتها سوقنا إلى مصرعنا صامتين كالمنوم مغناطيسيا ؟ !

كل سؤال من الأسئلة الآنفة له مبرره . فالديمقراطية بين الأحباء ؛ وقد وصل عشق الطرف الأمريكي للطرف الإسرائيلي إلى درجة وحدة الحال بينهما، هي التي مكنت إسرائيل من أن تختار أعضاء الكونغرس بمجلسيه ، عن طريق اللجنة الأمريكية اليهودية للشؤون العامة (إيباك) وزعانفها الأخرى ، التي أصبحت منذ عدة سنوات بيضة القبان في أية انتخابات عامة أمريكية وأصبحت مهندسة السياسات الأمريكية كلها في الشرق الأوسط خاصة . ولذا فإن التساؤل عما إذا كان دلال (الديمقراطية) بين العاشقين هو الذي أجاز للمعشوق أن يتجرأ على إرادة العاشق بهذه الصورة ، لهو تساؤل معقول . وقد سبق أن تسامح العاشق المتدله وتجاوز عن تجسس المعشوق الجسور على الأسرار العسكرية للولايات المتحدة ، فلم يؤثر اكتشاف عملية التجسس على (متانة العلاقات) بين الجانبين ، ولم يفرح العذال بيوم شماتة .

إشعال الحرائق في البيت الأبيض

ومن الوارد أيضا أن يكون في إرسال الوزير الإسرائيلي إلى عقر دار الرئيس الأمريكي نوع من لي الذراع . فباسم النفوذ الانتخابي والمالي (والديني المتصهين) يقول الوزير الإسرائيلي ومن أرسله للرئيس الأمريكي : لا تحاول أن تبدي التوازن في الشرق الأوسط ، لأن خيارك الوحيد هو أن تنقاد إلى رؤيتنا ومشروعنا التوسعي . وهذا الاحتمال بدوره ممكن ، وله سابقات مدوية . فمن هو الذي أثار فضيحة ووترجيت في وجه الرئيس نيكسون ؟ ومن هو الذي أثار فضيحة مارلين مونرو في وجه الرئيس كينيدي ؟ ومن هو الذي أسقط الرئيس بوش الأب في الانتخابات حينما وقف حائلا دون إعطاء إسرائيل ضمانات القروض ؟ ومن هو الذي خاطب الرئيس كلينتون قائلا : سنشعل لك الحرائق في البيت الأبيض ؟ ومن هو الذي نبش لكلينتون فضيحة مونيكا والسيجار ؟

كل هذه الاحتمالات واردة ومعقولة ، ولكن الاحتمال الأهم والأغلب يكمن في السؤال الأخير : سؤال اللعبة المتفق عليها بين الجانبين ، لأن مجمل العلاقات في عهد إدارة بوش الصغير من المتانة ووحدة الحال كما قلنا سابقا لدرجة تستبعد فكرة المعاكسة والمشاكسة ، وتجعل الأقرب إلى الظن والفهم أن الطرفين اتفقا على إخراج هذه اللعبة لإحداث تأثير خاص لدى الجانب الفلسطيني فحواه : " هيا ! هيا ! الحقوا حالكم ! ابدؤوا فورا بتنفيذ خارطة الطريق ولو من جانب واحد ، قبل أن يفوتكم القطار وتفوتكم اللحظة التاريخية ، وقبل أن يوافق الكونغرس على معاكسة سياسة الرئيس بوش (الذي سيصبح وفقا لهذه المداخلة معتدلا وعلى يسار الكونغرس) ! " .

وإذا كانت حكومة سلطتنا وكذلك اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية قد وافقتا مجددا على خارطة الطريق وطالبتا إسرائيل بالموافقة عليها فإننا نلاحظ بعد الاطلاع على نصها الأخير ما يلي :

أولا ـ يتضح من التدقيق في النصوص أن الجانب الفلسطيني ليس مؤهلا لخارطة الطريق ـ حسب مفهومها ـ ، ومن واجبه حتى يصير مؤهلا لها أن ينجز ما يلي :

ا) صياغة مسودة دستور الدولة الفلسطينية . " وبالسرعة الممكنة تقوم اللجنة التشريعية (دون ذكر ماهيتها) بتوزيع مسودة الدستور .. للتعليق والجدل العلني ". وقد حددت خارطة الطريق مواصفات ذلك الدستور بوجوب أن يكون " مستندا إلى ديمقراطية برلمانية قوية وإلى حكومة مع رئيس وزراء يتمتع بصلاحيات فعلية "

ب) تعيين رئيس وزراء وحكومة ذات سلطة تنفيذية .

ج) " استمرار تعيين الوزراء الفلسطينيين ذوي الصلاحيات للمباشرة في الإصلاحات الأساسية "، (وليس مفهوما ما معنى هذه العبارة بعد تعيين الوزارة التي جرى تسليم خارطة الطريق بعد ولادتها) ، وربما كان ذلك خلطا في الترجمة .

د) استكمال خطوات إضافية لتحقيق فصل حقيقي للسلطات بما في ذلك أية إصلاحات قانونية فلسطينية ضرورية لهذا الغرض .

ه) تأسيس لجنة انتخابات فلسطينية مستقلة .

و) قيام المجلس التشريعي بمراجعة قانون انتخابات وتعديله .

ز) يكون الأداء الفلسطيني حول القضايا القضائية والإدارية والاقتصادية كما أسس لها من قبل اللجنة الدولية الخاصة بالإصلاحات الفلسطينية .

هذه الاشتراطات واردة ضمن المرحلة الأولى تحت عنوان عملية بناء المؤسسات الفلسطينية . والنص لا يقول بوضوح إنها اشتراطات مسبقة يتوقف عليها الاستمرار في الخطوات التالية ، ولكن النص مفتوح بحيث تستطيع إسرائيل في أي وقت أن تعلق التزاماتها على إنجاز هذه المطالب بالمواصفات التي تفسر النص على ضوئها .

قبل كل شيء ...

ثانيا ـ بغض النظر عن إسناد الوثيقة إلى قرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ و ١٣٩٧ وإلى الاتفاقات السابقة التي " تم التوصل إليها بين الأطراف " ، وإلى " المبادرة العربية التي اقترحها ولي العهد السعودي " وإلى " أسس مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام "؛ وبغض النظر أيضا عن النص على تبني اللجنة الرباعية ما ورد في خطاب الرئيس بوش في ٢٤ / ٦ / ٢٠٠٢ عن (الرؤية) حول " إنشاء دولتين تعيشان جنبا إلى جنب بأمن وسلام " ، بل والنص أيضا على أن تظهر في نهاية المطاف "دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية قابلة للحياة " ، فإن سبيل الوصول إلى هذه الجزرة ـ إن صح التعبير ـ هو التسوية التي يتم التفاوض عليها بين الأطراف . أي أنه لا بد من عبور (حواجز) المفاوضات التي حددت لها فترة تزيد على سنة ونصف سنة . والرب وحده هو العليم بما سيكون خلال هذه الفترة . ولكننا نحن الفلسطينيين نعلم من واقع تجربتنا من قبل كيف كانت المفاوضات الماراثونية تجري بين فريقنا المفاوض وبين الفريق الإسرائيلي . وقد كتبنا أكثر من مرة عن قول المفاوض الإسرائيلي للدكتور صائب عريقات شخصيا عندما تمسك هذا الأخير بحجية النصوص في

الاتفاقات المعقودة بين الطرفين : " لا تقل لي نصوص ومواد فالمسألة مسألة مصالح " !

آنذاك كان رئيس الوزراء هو نتنياهو . أما اليوم فنتنياهو فرد واحد في الوزارة ومعه شارون وشالوم وموفاز وغيرهم وغيرهم ، وهذا يفتح المجال واسعا أمام تحجج لا نهائي بالمصالح كلما اصطدمت الالتزامات الموقع عليها مع المطامع والأحلام التوسعية .

سلامة وأمن المجتمع الفلسطيني

ثالثا ـ إن الالتزامات التي ترتبها خارطة الطريق على الجانب الفلسطيني التزامات لم تضع في الحسبان سلامة المجتمع الفلسطيني وأمنه (ويجوز أن يقول البعض إنها خطة خبيثة لتفجير المجتمع الفلسطيني) . فلدى مراجعة قائمة الأفعال المطلوبة من الجانبين نجد أن الجانب الفلسطيني مطالب " بشكل فوري وغير مشروط بالشروع في وقف العنف " . ويتضمن ذلك (بنص الوثيقة) جهودا " لاعتقال وعرقلة وكبح تخطيط وتنفيذ الأفراد والمجموعات لعمليات عنف ضد الإسرائيليين في كل مكان " . وتبدأ " أجهزة السلطة الفلسطينية التي أعيد بناؤها وتركيزها بعمليات عالة وثابتة مستهدفة مواجهة جميع المشاركين في الإرهاب وإلى تفكيك قدرات البنى التحتية الإرهابية ، وهذا يشمل الشروع بمصادرة للأسلحة غير الشرعية وفي تعزيز السلطة الأمنية غير المرتبطة بالإرهاب والفساد

(وليس مفهوما المقصود بهذه الإشارة) . فما هو الالتزام المترتب على إسرائيل من هذه الناحية ؟ إنه دعوتها إلى أن لا تقوم بأية تحركات تقوض الثقة (عجبا ! من أين جاءت هذه الثقة ؟!) ومن بينها الإبعاد ومهاجمة المدنيين ومصادرة وهدم المنازل والممتلكات الشخصية كإجراء عقابي ..

وهكذا نرى أن حملة الاعتقالات ومواجهة جميع المشاركين في المقاومة ، وكذا تفكيك قدرات البنى التحتية للمقاومة وجمع الأسلحة من المقاومين هي البداية في بداية المرحلة الأولى .

ويلاحظ أن تطبيق الالتزامات المبينة في الخارطة ، وأولاها ذكرا وترتيبا هي هذه الحملة من الاعتقالات وجمع الأسلحة ، شرط أولي يتوقف

عليه الانتقال إلى البنود الأخرى ، فأية قائمة من الشبان لم يجر اعتقالها بعد ستوقف خارطة الطريق . وأي نقص تدعيه إسرائيل - وفقا لتقارير عملائها - في كبسات مصادرة الأسلحة ، ستؤدي إلى إيقاف خارطة الطريق ، وذلك لأن خارطة الطريق ، على الرغم من أن أطرافها سوف تؤسس جدولا زمنيا واقعيا للتطبيق ، فهي في الأساس خطة " مستندة إلى الأداء " ، ومعنى ذلك في الحقيقة والواقع أن الفلسطينيين حصرا سيكونون في مركز من يؤدي امتحانا ، تكون الجدارة بالنجاح فيه متوقفة على عدد المعتقلين الذين يزج بهم في السجون (والذين لاضمان - بطبيعة الحال - ضد قصفهم بالآباتشي أو قتلهم إذا هربوا أو شهروا السلاح ضد السلطة التي تعتقلهم .) .

وتنفيذ هذه الأمور المطلوبة كلها يجب أن يكون فعالا ومشهودا على الأرض .

والسؤال الهام هو : هل يعرف الاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة والولايات المتحدة ما تعرفه إسرائيل معرفة أكيدة من أن المجتمع الفلسطيني هو مجتمع أسري صغير ، وأن الأسلوب الذي صيغت به خارطة الطريق يحتم إشعال النار داخل البيوت الصغيرة ، في المخيمات والحارات والأحياء الفلسطينية ؟ وأن ما يردده المتنفذون في حكومة شارون من عبارات كعبارة " نحكم على أعمال الوزارة لا على أقوالها " مقصود منه ومراد به إشعال تلك النار في بيت العائلة الفلسطينية التي قدمت للوطن رجال فتح وحماس والجهاد والشعبية والديمقراطية والشرطة بأشكالها وألوانها وغيرهم وغيرهم وغيرهم ؟! أظن أنه ليس بيننا ذلك الغر الأحمق الذي يخال إنه سيتغلب على رابطة الأسرة الفلسطينية ، التي تغلبت على نكبة ٤٨ ؟!

يتبع في العدد القادم